

عدد 103

ost | Observatoire
Social
Tunisien
المركز الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تقرير شهر أفريل 2022

734

تحركا احتجاجيا

6

حالة انتحار ومحاولة انتحار

345

مهاجر(ة)

الحركات الاجتماعية بتونس وكابوس اللاتكافئ الاجتماعي:
ما يجب على الدولة فعله لضمان إستمراريتها؟

**FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG**

**CCFD
TERRE
SOLIDAIRE**
Soignons les forces du changement

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: (+216) 71 325 129 الفاكس: (+216) 71 325 128

www.ftdes.net contact@ftdes.net

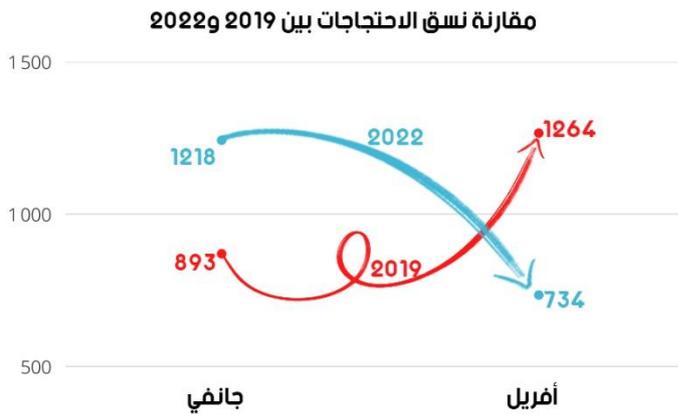


تقرير شهر أفريل 2022 حول التمركات الامة والعراك الامة

نوع من الهدنة بدأ يظهر على مستوى نسق الاحتجاجات الاجتماعية منذ بداية العام الجاري. ومصدر هذه الهدنة، استنادا الى مجمل المؤشرات التي جمعناها، ليس وضع مريح يعكس حالة التفاعل الإيجابي مع مطالب المحتجين واتضح الرؤيا بخصوص الملف الاجتماعي بقدر ما يعكس توجه أصحاب المطالب نحو البحث عن بدائل للدولة.

هي اذن نوع من العصيان المدني غير المعلن وهو وضع خطير بكل المقاييس لان البحث عن بديل لمؤسسات الدولة يعني ولادة مجتمع بديل بملامح بديلة يسود فيها الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة وهو مجتمع دون شك لا سيادة فيه للقانون وله قواعده وتقاليد الخاصة.

وكان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد أكد في تقاريره الشهرية الأخيرة حول انعدام الثقة التي أصبحت يميز العلاقة بين الشارع ومؤسسات الدولة حيث أصبح المواطن لا ينتظر شيئا من تلك المؤسسات ومر نحو البحث عن بدائل لها وهو وضع خطير سبق وان نبه المنتدى من تعاضمه.



من ضمن المؤشرات التي جمعناها للتدليل على حالة الهدنة التي باتت تمثل حالة عصيان مدني غير معلن هو التراجع الواضح لنسق الاحتجاجات في مقارنة ما بين شهري جانفي وافريل اذ بلغت نسبة التراجع 39.7 بالمئة

رغم انها سنة انتخابية. فاحتجاجات شهر جانفي كانت في حدود 1218 تحرك احتجاجي في المقابل بلغت احتجاجات شهر افريل 734 تحرك احتجاجي. هذه الأرقام كانت في حدود 893 تحرك احتجاجي في جانفي 2019 وفي حدود 1264 تحرك احتجاج خلال افريل 2019 أي

زيادة قدرها 41 بالمئة. لماذا نقارن بين سنتي 2022 و2019؟ لانهما سنتان انتخابيتان والسنة الانتخابية في الغالب تسود فيها انتظارات الناس ومحاولاتهم التصعيد مع اقتراب الموعد الانتخابي من اجل ابلاغ مطالبهم والضغط ايصال رسالتهم للمترشحين من اجل تبنيتها.

ويمكن تفسير تراجع نسق التحركات الاحتجاجية خلال الأربعة أشهر الأولى من 2022، مقابل ارتفاعها خلال الأربعة أشهر الأولى من 2019، بتراجع انتظارات المواطن من مؤسسات الدولة جراء تعاضم أزمة المالية العمومية وإزاء سياسة الانهاك واللاتفاعل والتجريم والمحاكمات المعتمدة من قبل جل الحكومات المتعاقبة في مواجهة الحراك الاجتماعي والاحتجاجات. فهذا التراجع يعكس دون شك انخفاضا في حجم هذه الانتظارات لان شهر افريل مثل طيلة السنوات الأخيرة محطة احتجاجية مهمة حيث ارتفع فيه نسق الاحتجاجات خلال العام 2017 بنسبة 54 بالمئة مقارنة باحتجاجات جانفي من نفس العام وتواصل هذا الارتفاع خلال العام التالي بفارق ناهز 47.5 بالمئة وتواصل أيضا خلال العام 2019 بنسبة 41 بالمئة وتزامن ذلك مع موعد الانتخابات العامة نهاية العام وهي مناسبة غالبا ما تطرح فيها الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الوطنية مطالبها حتى يتبنى البرلمان الجديد والسلطة الجديدة تلك المطالب وتدرج ضمن الأولويات. ويعكس تراجع نسق الاحتجاجات خلال شهر افريل 2022 تراجعا في حجم الانتظارات من المشهد السياسي الذي ستفرزه انتخابات ديسمبر 2022 وأيضا من استفتاء 25 جويلية المقبل؟

ولئن تراجع نسق الاحتجاجات خلال شهر افريل من العام 2020 بنسبة ناهزت 77 بالمئة بسبب تزامن شهر افريل مع الحجر الصحي الشامل الذي فرضته السلطات تفاديا لانتشار عدوى جائحة كوفيد الا ان ذات الشهر شهد بروزا واضحا في حجم الاحتجاجات العشوائية أي تلك التي تنزع نحو العنف بمعنى تعطيل عمل المؤسسات وتعطيل مصالح المواطنين لتصبح نسبة الاحتجاجات العشوائية لاحقا في حدود 100 بالمئة في بعض الجهات. والنزعة تجاه العشوائية تغذيها في الغالب الاحباطات الجماعية والفردية وتراجع ثقة الفاعل الاجتماعي في مؤسسات الدولة.

وقد كانت الاحتجاجات العشوائية في حدود 30 بالمئة في سيدي بوزيد و27 بالمئة في مدينين و15 بالمئة في قفصة و31 بالمئة في القصرين خلال افريل 2019 لتصبح في حدود 98 بالمئة في كل من سيدي بوزيد ومدينين و92 بالمئة في قفصة و96.7 بالمئة في

القصرين وهي النسب المسجلة في هذه الجهات خلال افريل 2022. وقد ذكرنا هذه المناطق لانها كانت في صدارة الجهات الأكثر احتجاجا طيلة شهر افريل.

وبلغت النسبة الجمالية لحجم الاحتجاجات العشوائية المسجلة خلال شهر افريل 91.8 بالمئة من مجموع 734 تحرك احتجاجي تم رصده من قبل وحدة الرصد في المرصد.

مناخ عام يفذي العصيان

لم تختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت شهر افريل عما سبق اذ تستمر حالة الغموض إزاء خطة الحكومة في علاقة بالملف الاجتماعي وكذلك خطتها للخروج من الازمة الاقتصادية والتخفيف من حدة تداعياتها على الفئات الهشة والمفكرة. اما سياسيا ينزلق الخطاب نحو مزيد تاجيح خطاب العنف والكرهية والذي تكون له في الغالب تداعيات كبرى على مستوى السلم الاجتماعي.

سياسيا: بدأ المشهد السياسي وكأنه إعادة سيناريو لاحتجاجات ديسمبر 2010 والتي توصلت الى غاية جانفي 2011 وأدت الى سقوط النظام وهروب بن علي نحو منفاه في السعودية. اذ لم ننجح فيما بعد في الإصلاح والبناء السياسي المثمر أي الذي يكون له ظل اقتصادي ويضمن الرخاء الاجتماعي بل كان الانتقال السياسي بناء اجوفا لديمقراطية سياسية عرجاء انتهت لاحقا الى اتخاذ تدابير استثنائية من قبل الرئيس سعيد في 25 جويلية 2021 جراء انهيار الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانزلاق المشهد السياسي نحو العنف اللفظي والمادي تحت قبة البرلمان. ويبدو ان الوضع يتجه مجددا نحو إضاعة فرصة الإصلاح والإنقاذ فالخطاب السياسي الحالي لا يطرح بدائل ورؤيا واضحة للزمات الاقتصادية والاجتماعية بل انه يتجه مجددا نحو البناء السياسي الاجوف في علاقة بشكل السلطة وطريقة التصويت وغيرها .

الايقاع القائم اليوم سياسي بامتياز ولا وقع فيه للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور واذا ما اصفنا الى هذا الوضع الخطاب السائد في الفضاء العام وهو خطاب العنف والكرهية والتخوين ومعاداة الحريات وفي مقدمتها حرية التعبير يصبح الوضع الاجتماعي منفتحا على أزمات جديدة يغذيها الخطاب السياسي علما وان التطرف الديني كان ابرز الازمات الاجتماعية التي أعقبت سيناريو 2011 واليوم يفتح الوضع على أزمات جديدة قد تظهر على مستوى ظواهر اجتماعية جديدة قد تكون عنيفة على مستوى الاحتجاج وردات الفعل الاحتجاجية.

وكان البناء السياسي الاجوف طيلة العشرية التي أعقبت الثورة قد زاد من حدة الهشاشة الاجتماعية وزاد من نسب الفقر والبطالة وتعميق حالة اللامعالة في التنمية بين الجهات واسهم في تدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم.

اقتصاديا واجتماعيا

لا رؤية واضحة حول سبل الخروج من المازق الاقتصادي الذي تعيشه البلاد. ففي الخطاب الرسمي تغيب الجدية في التعاطي مع أخطر الوضعيات الاقتصادية التي تمر بها البلاد كما لا تمتلك حكومة نجلاء بودن رؤيا واضحة حول الحل العاجلة الممكنة للانقاذ بقدر ما تبدو الحل المطروحة ترقيعية اذ ما يزال التعويل الرئيسي على الاقتراض الخارجي والاستجابة للشروط المجحفة للمانحين الدوليين واساسا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لم يتم اعلان أي حالة تقشف من اجل انقاذ المالية العمومية والتوجه نحو حلول داخلية ممكنة من ذلك العدالة الجبائية والإصلاح الجبائي ووقف نزيف الفساد والتصدي للاقتصاد الموازي والذي أصبحت قيمته تناهز حوالي 65 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي أي ان الثروة أصبحت تتراكم في الموازي في الوقت الذي تتخبط فيه الدولة في ازمة مالية خانقة ولا تجد فيه الحكومات الطريق نحو حسن إدارة الازمة والخروج منها. كما لم تظهر أي نية لاصلاح المنوال التنموي المعتمد والذي اثبت فشله وعجزه عن خلق فرص التشغيل وخلق الثروة وعجزه عن تحقيق عدالة اجتماعية كانت من ضمن المطالب الرئيسية التي رفعها المحتجون في ديسمبر 2010 وجانفي 2011.

ويتجه الوضع نحو مزيد من التعقيدات جراء الحل الترقيعية التي تعتمدها حكومة نجلاء بودن في علاقة بالتعديل الشهري لاسعار المحروقات وما لذلك من انعكاسات على مستوى الأسعار باعتبار وان المحروقات عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات والترفيح في أسعارها يعني بالضرورة ارتفاع حجم كلفة الإنتاج وبالتالي التعديل في الأسعار عند البيع أي ارتفاع الأسعار ومزيد انهيار المقدرة الشرائية للمواطنين.

وكذلك في علاقة بدارتها للملف الاجتماعي حيث لا تبدو الحكومة تعول على إيجاد حلول نهائية لمجمل الازمات القائمة سواء بتوقيع اتفاقيات واضحة او تنفيذ اتفاقيات سابقة او فتح باب نقاش حقيقي مع الحركات الاجتماعية بقدر ما تتم المراهنة على هدنة مع تلك الحركات من خلال اختراقها عبر موالين وانصار اما بهدف التهدئة او بهدف التفكيك حتى لا تمر الى الاحتجاج والتصعيد وهي حلول ترقيعية تعني تأجيل الازمات ومراكمتها وليس إيجاد حلول لها.

كما شهد شهر افريل ارتفاع في نسبة التضخم لتبلغ 7.5 بالمئة بعد ان كانت النسبة في حدود 7.2 بالمئة خلال شهر مارس. وتعود أسباب هذه الزيادة الى الارتفاع المشط لاسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان. كما شهدت الأسواق طيلة افريل، الى جانب ارتفاع الأسعار، فقدان الكثير من المواد الأساسية مثل الدقيق والزيت والسكر وسُننت حملات واسعة ضد محتكرين ومضاربين لم تنجح نهائيا في إعادة التوازن للأسواق.

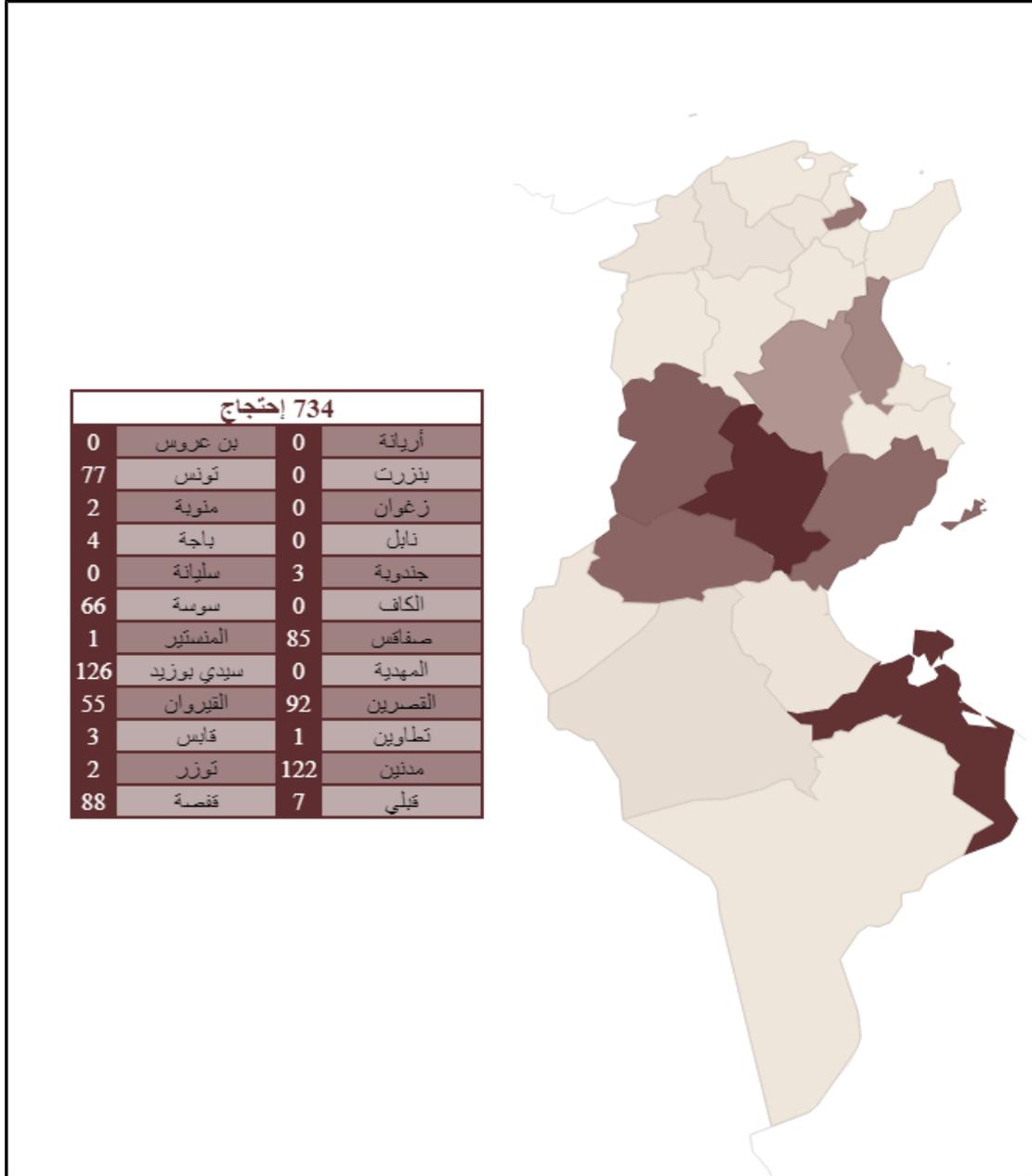
هذا الارتباك التجاري يتزامن مع ازمة غلاء عالمي في أسعار المواد الأساسية مثل الزيت والقمح والذرة بسبب ارتفاع سعر المحروقات والتوجه العالمي نحو استخدام بعض الزيوت في انتاج الطاقة وكذلك جراء الحرب الروسية الاكرانية التي أربكت سوق الحبوب العالمية. مجمل هذه الازمات لم تطرح بعد في تونس على مستوى الخطاب الرسمي فالسيادة الغذائية لا يتم تناولها حد الان كأولوية قصوى تحتاج اتخاذ تدابير استراتيجية عاجلة من اجل حماية الإنتاج الفلاحي ودعم الفلاحين .

كما لم تبدي الحكومة اية خطة عاجلة ورؤيا واضحة بخصوص حماية الطبقات الهشة تجاه حالة الانهيار المستمر للمقدرة الشرائية علما وان انهيار المقدرة الشرائية بات يشمل ملايين التونسيين بعد ان انحصرت الطبقة الوسطى وتراجعت.

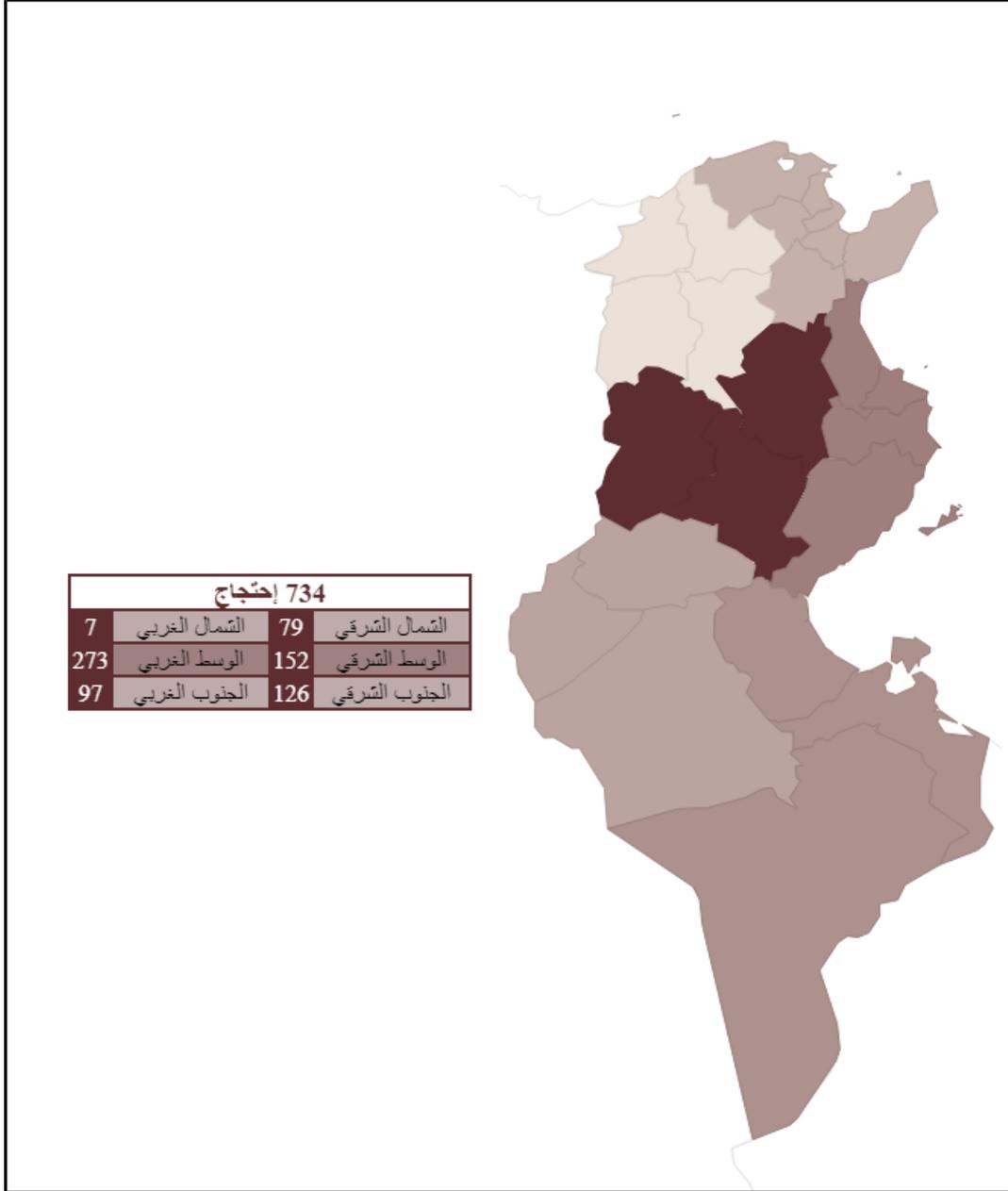


امتجانات شهر افريل

تم رصد 734 تحرك احتجاجي طيلة شهر افريل ما يناهز 91 بالمئة منها كانت تحركات عشوائية أي تنزع نحو العنف من خلال تعطيل مؤسسات وتعطيل مصالح مواطنين.



وظهرت الخارطة الاحتجاجية في حالة إعادة التشكل حيث عادت سيدي بوزيد والقصرين الى طليعة الجهات الأكثر احتجاجا بـ218 تحرك احتجاجي أي بحوالي الثلث من مجموع التحركات الاحتجاجية المرصودة. كما برزت ولاية مدنين كمنطقة ذات ثقل احتجاجي خلال شهر افريل وذلك بـ122 تحرك احتجاجي كانت 98 بالمئة منها تحركات عشوائية.

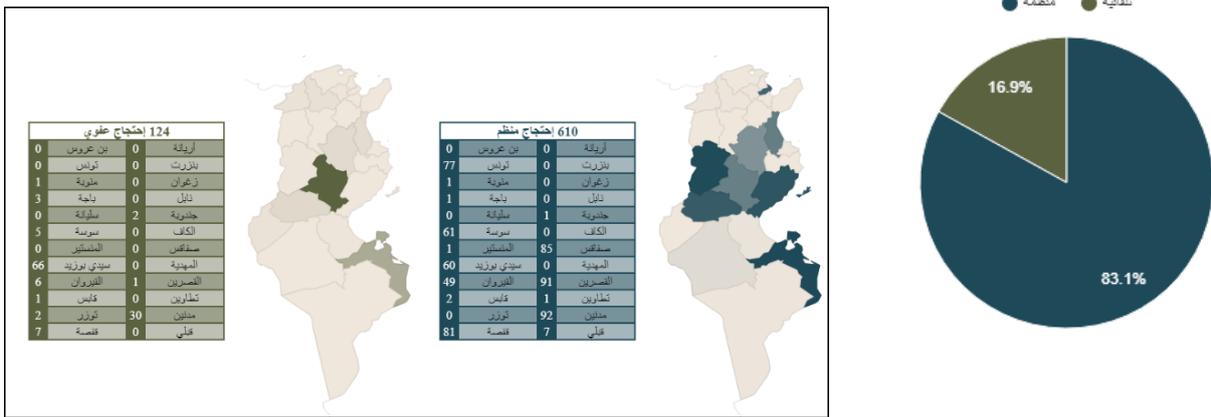


وياتي الوسط الغربي (بوزيد والقصرين والقيروان) في مقدمة المناطق الأكثر احتجاجا ب37 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المسجلة ثم الوسط الشرقي (صفاقس وسوسة والمنستير) كثاني منطقة ثقل احتجاجي ب20.7 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة وكانت صفاقس في مقدمة المناطق الأكثر احتجاجا يليه إقليم الجنوب الشرقي (مدنين وقابس وتطاوين) ب126 احتجاجا أي ما يناهز 17 بالمئة من الاحتجاجات الجمالية المسجلة ثم الجنوب الغربي ب97 تحرك احتجاجي أي حوالي 13 بالمئة من مجموع احتجاجات شهر افريل فيما اقتصرت التحركات الاحتجاجية في إقليم الشمال الغربي على 4 تحركات احتجاجية في باجة و3 تحركات احتجاجية في جندوبة.



المطالب والاشكال الاحتجاجية

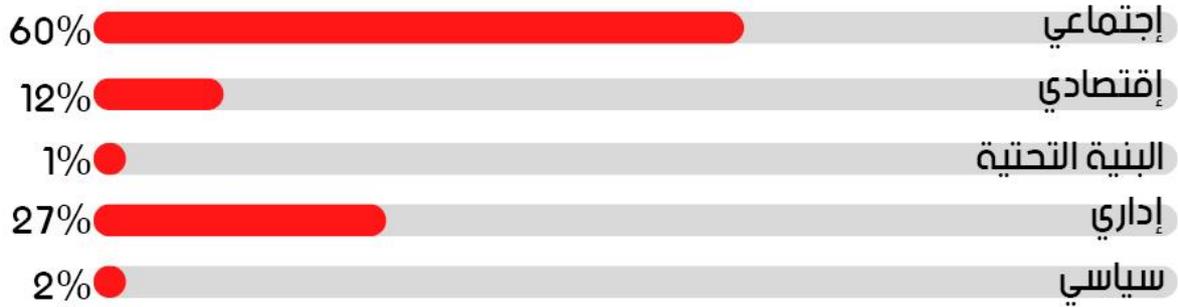
بلغ عدد الاحتجاجات المنظمة 610 تحرك احتجاجي أي ما يناهز 83.1 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة ورغم ذلك تنزلق نسبة هامة من هذه الاحتجاجات المنظمة-والتي يفترض انها تنظمت وتهيكلت وراكمت مسارا احتجاجيا وأصبحت لها قيادة ومفاوضون ومطالب واضحة- الى العشوائية. وهذا مؤشر يؤكد تراجع انتظارات المواطن من مؤسسات الدولة ومن الفاعل السياسي عموما.



وقد كانت اغلب الاحتجاجات (90.2 بالمئة) مختلطة أي شارك فيها الجنسين دفاعا عن مطالب عادلة تهم التشغيل والتنمية وتحسين الخدمات الأساسية وتحسين ظروف العيش والمضي نحو عدالة اجتماعية منشودة. فيما كانت 9.5 بالمئة من الاحتجاجات ذكورية بالأساس.

ورفع المحتجون مطالب تعلقت 72 بالمئة منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الحق في التشغيل وحقوق العمال من ذلك الحصول على اجورهم ووقف انتهاك حقوقهم والحق في الماء ووقف الزيادات في الأسعار وغيرها من المطالب.

التصنيف



ومثل القطاع العمومي قطاع رئيسي للاحتجاجات وذلك بنسبة 58 بالمئة يليه القطاع التربوي بنسبة 21 بالمئة ثم الاحتجاجات ذات الخلفية القانونية بنسبة 9 بالمئة والقطاع البيئي بنسبة 6 بالمئة والحق في الصحة والماء وتوفير الامن بنسبة 1 بالمئة لكل قطاع.

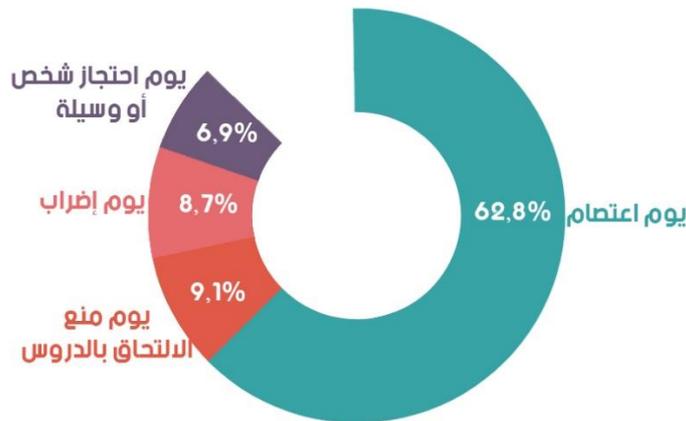
القطاع



كما مثل الاعتصام أبرز الاشكال الاحتجاجية المرصودة وذلك بنسبة 62.8 بالمئة وقد بلغ عدد الاعتصامات المرصودة طيلة شهر افريل حوالي 20 اعتصاما بعضها تواصل خلال شهر افريل وبعضها تم الإعلان عنه خلال شهر افريل وبلغ عدد أيام الاعتصامات المرصودة 461 يوم اعتصام بالإضافة الى تسجيل 64 يوم اضراب (8.7 بالمئة).



ومن ضمن الاشكال الاحتجاجية التي خاضها المحتجون أيضا منع الالتحاق بالدروس بنسبة 9.1 بالمئة واحتجاز اشخاص ووسائل بنسبة 6.9 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة بالإضافة الى الوقفات الاحتجاجية وغلق مقرات العمل وإطلاق نداءات الاستغاثة وغلق الطرقات وإطلاق نداءات عبر وسائل الاعلام وعبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

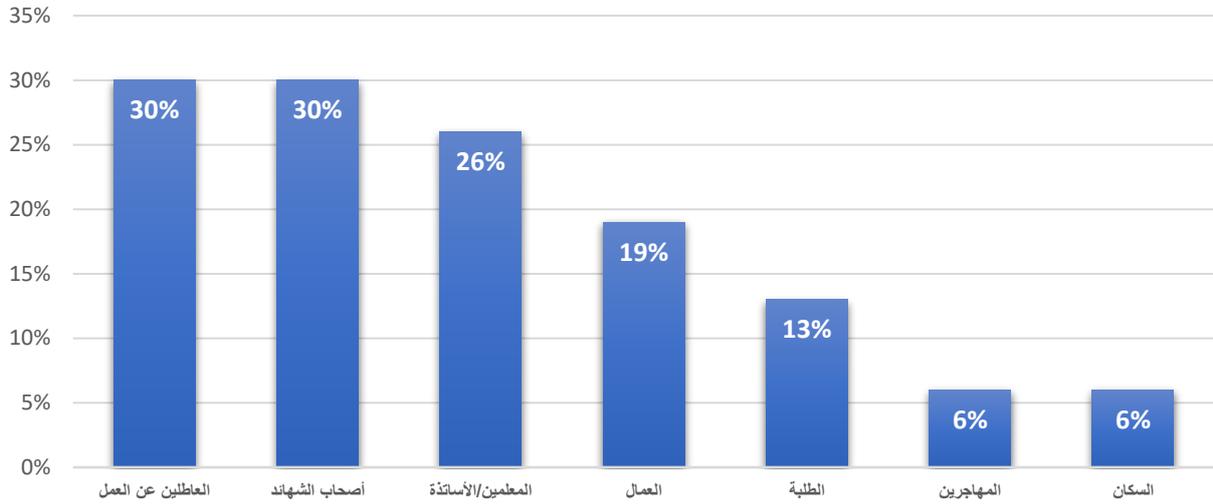


الفاعلون والفضاءات

كان المعطلون عن العمل ابرز الفاعلين في هذه الاحتجاجات (30%) اغلبهم كانوا من اصحاب الشهادات العليا المعطلون عن العمل (216 تحرك احتجاجي من مجموع 217 تحرك احتجاجي ينادي بالتشغيل) يليهم المعلمين والأساتذة (26%) والعمال (19 بالمئة)

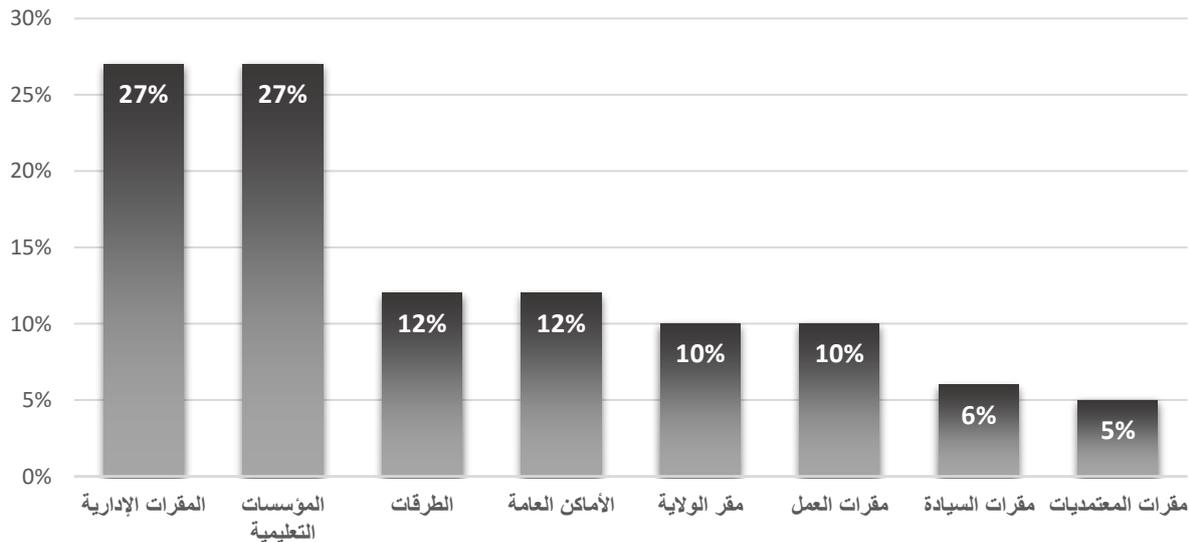
والطلبة (13%) والمهاجرين (6%) والسكان (6%). كما خاض فلاحون وموظفون وعمال حضائر وسواق عربات وتلاميذ ومحامون وغيرهم تحركات احتجاجية مختلفة دعماً لمطالب مختلفة.

أهم فاعلي التحركات الاحتجاجية



وتواجد المحتجون في فضاءات احتجاجية مختلفة كانت في مقدمتها المقرات الإدارية كأبرز فضاء احتجاجي (27%) وكذلك المؤسسات التعليمية (27%) والطرق والأماكن العامة (12%) ثم مقرات الولايات (10%) ومقرات العمل (10%) ومقرات السيادة (6%) والوزارات (5%).

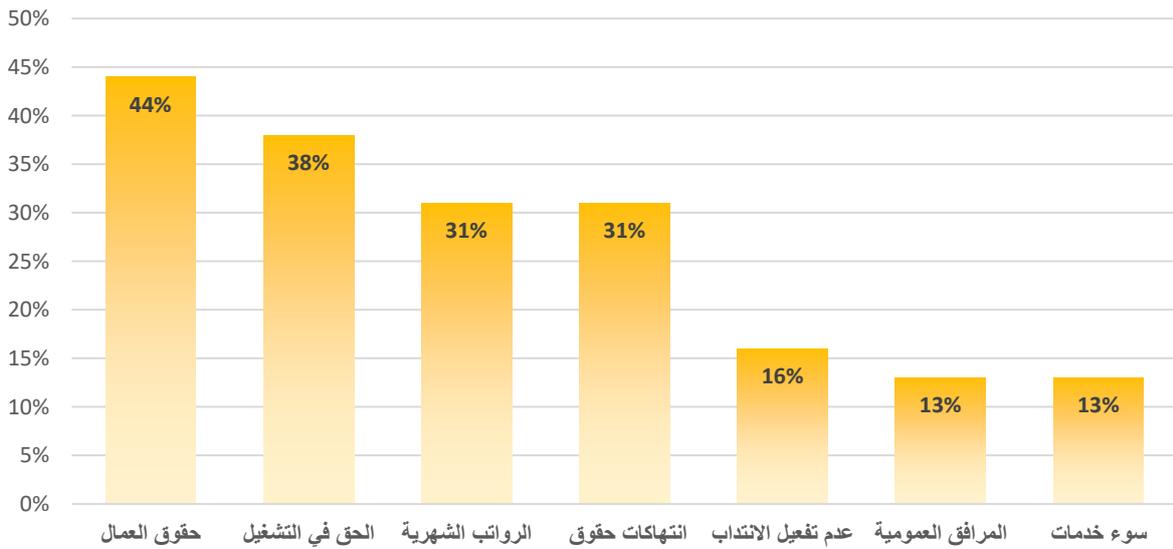
أهم فضاءات التحركات الاحتجاجية



كما استخدم المحتجون منصات وسائل الاعلام (3%) وشبكات التواصل الاجتماعي للتعبير عن مطالبهم. ومثلت المستشفيات أيضا فضاء احتجاجية بنسبة 1%.

ومثل الحق في التشغيل أبرز الدوافع للاحتجاج طيلة شهر افريل خاصة من قبل المعنيين بالقانون عدد 38 الذي تم تعليقه من قبل رئيس الجمهورية والقاضي بتشغيل من طالت بطالتهم، فاقت عشر سنوات، اذ مثلت المطالبة بالتشغيل نسبة 38 بالمئة من اجمالي احتجاجات شهر افريل. كما مثل المرفق العمومي وتردي خدماته دافعا للاحتجاج وذلك بنسبة 13 بالمئة من اجمالي احتجاجات شهر افريل. وتصدت 5 بالمئة من احتجاجات شهر افريل للمصبات العشوائية وللتدهور البيئي. ومن الملاحظ انه ورغم فقدان بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق والزيت والسكر والطحين ورغم الارتفاع المشط لأسعار المواد الغذائية لم تتجاوز الاحتجاجات المتعلقة بهاذين الدافعين نسبة 1 بالمئة وهذا ما يؤكد حالة الانهاك أولا والبحث عن حلول بديلة ثانيا بالنسبة للمواطن أي ان المواطن وجراء حالة الانهاك الاقتصادي لا يحتج ولكنه يتجه نحو البحث عن حلول فردية لحل مثل هذه الازمات والبحث عن حلول بديلة. هذا أيضا مؤشر يؤكد التراجع التام لانتظارات المواطن من مؤسسات الدولة وبالتالي التباعد في العلاقة بين المواطن والدولة وهي فجوة خطيرة لأنه تتسرب منها البدائل والبدائل عن الدولة هي الفردانية ودعم شبكات الموازي اقتصاديا وغيره .

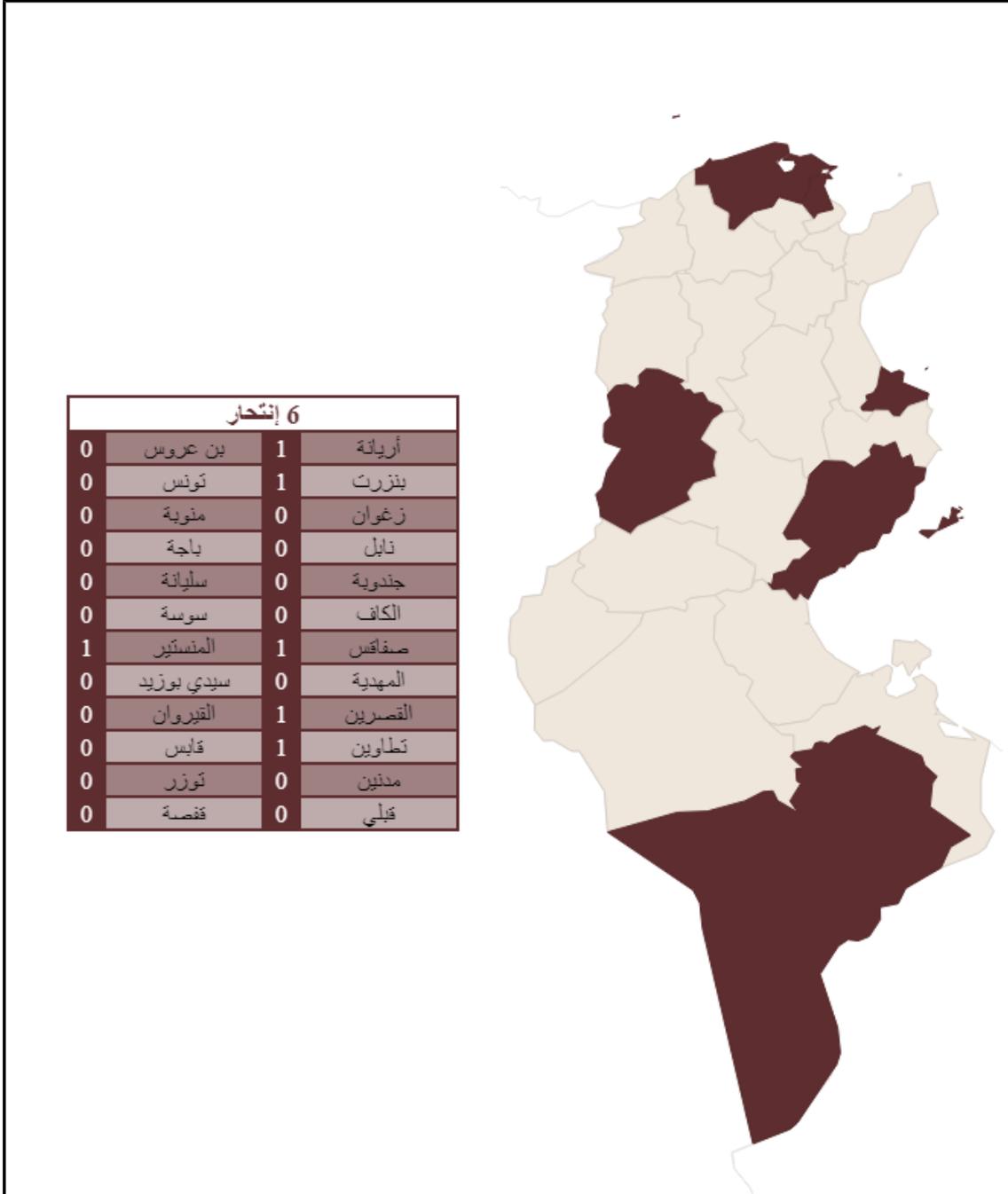
أهم مطالب التحركات الاحتجاجية





الانتحار ومحاولته فبراير شهر أفريل 2022

تم رصد 6 حالات انتحار ومحاولته طيلة شهر افريل كانت متفرقة بمعدل حالة واحدة في كل ولاية وهي ولايات اريانة وبنزرت و صفاقس والقصرين وتطاوين والمنستير



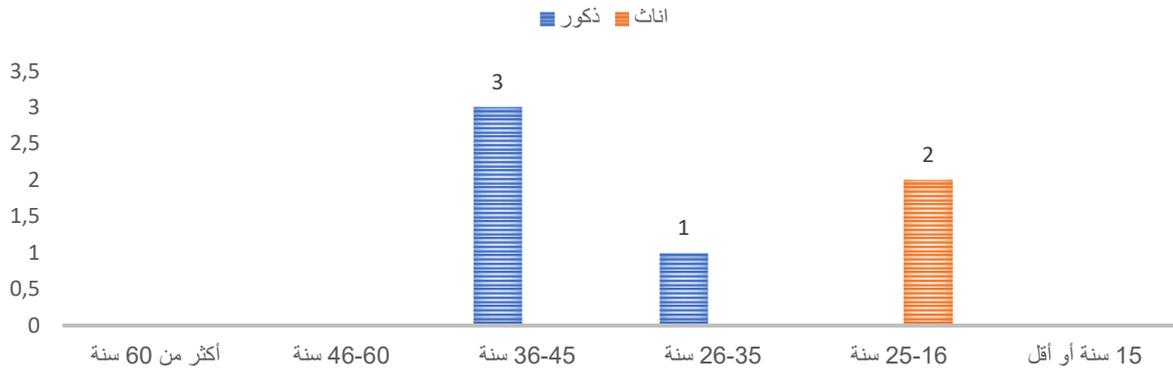
وتقدر نسبة الاناث ب 33.3 % من مجموع الضحايا .



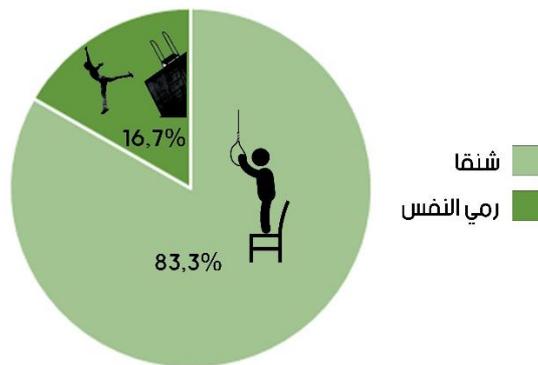
ضحايا الانتحار ومحاولة الانتحار حسب الجنس
خلال شهر أبريل 2022

فيما تمثل الفئة العمرية 36-45 سنة نسبة 50% من ضحايا الحالات المرصودة. فيما مثلت الفئة العمرية 16-25 سنة حوالي ثلث الضحايا. وهاتان الفئتان العمريتان مهمتان ويشرحان الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي تعيشه البلاد فانتحار الشباب (16-25 سنة) يؤشر

لانسداد الأفق الاقتصادي لهذه الفئة وتعرضها للتهميش والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع البعض منهم نحو الانتحار. وانتحار الكهول (36-45 سنة) يؤشر أيضا للهشاشة الاقتصادية لهذه الفئة جراء البطالة والعمل الهش وغياب أي احاطة تو مساندة تمنع البعض منهم من اللجوء الى الانتحار او محاولته.

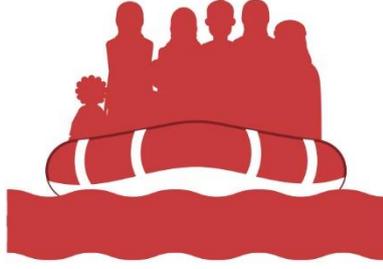


ومثل الانتحار شنقا أبرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 83.3 بالمئة علما وان هذه النسبة كانت في حدود 57.1% خلال شهر مارس الماضي من خلال الحالات التي تم رصدها. ويأتي الانتحار او محاولته عبر رمي النفس كثاني وسيلة للانتحار خلال شهر افريل وذلك بنسبة 16.7 بالمئة. .



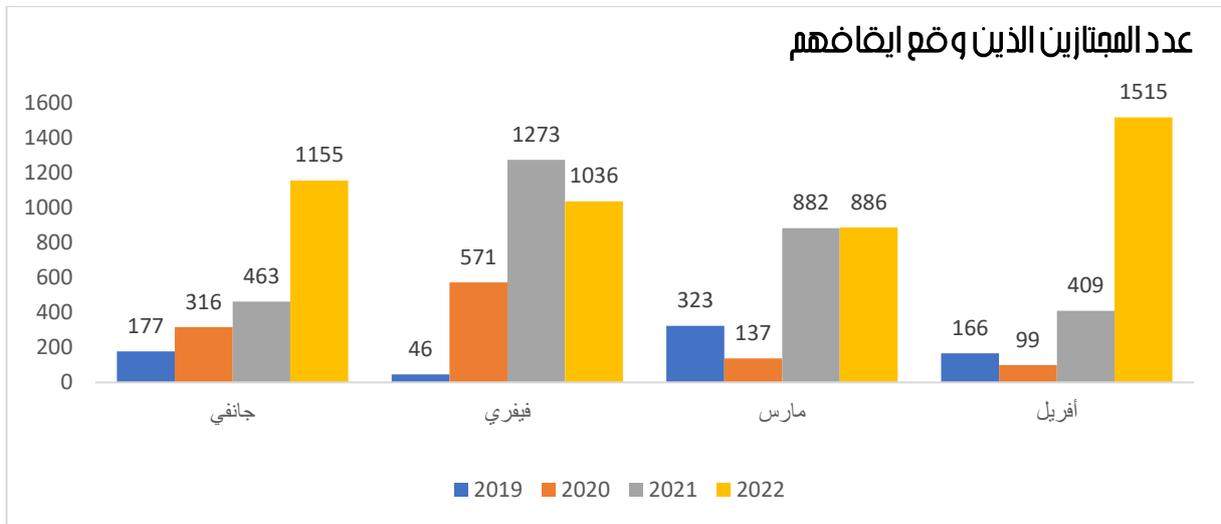
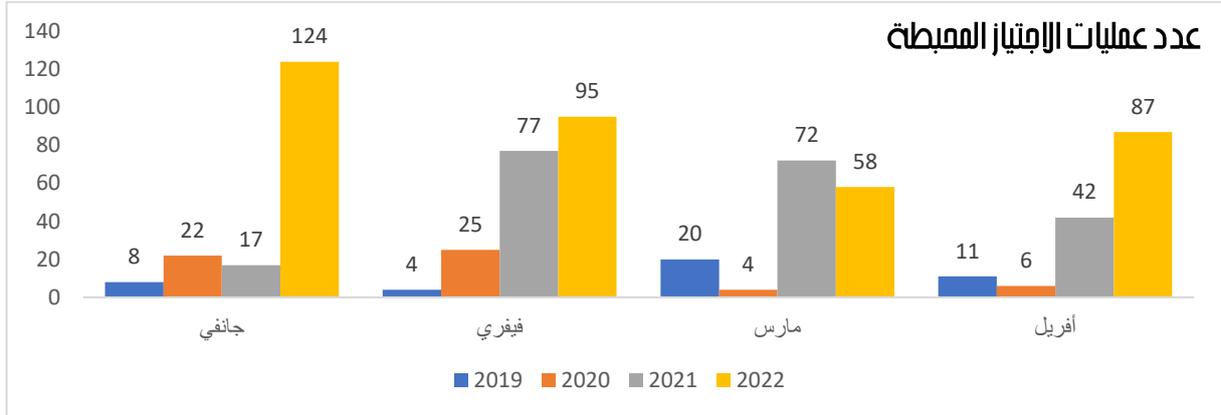
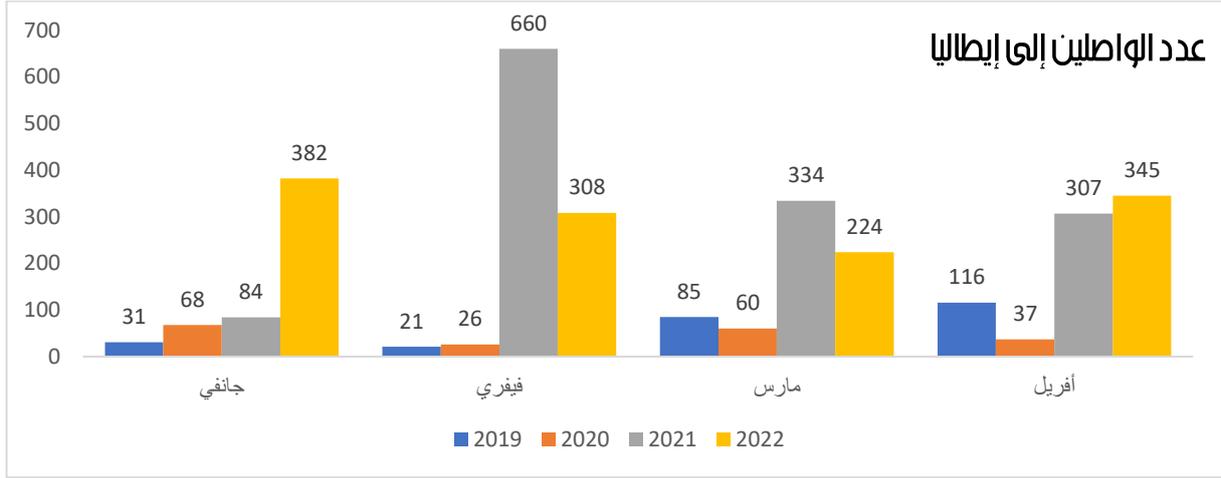
وقد بلغ مجموع حالات ومحاولات الانتحار للثلاثية الأولى من العام الجاري 33 حالة مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا على نفس الفترة من العام الماضي (36 حالة) وانخفاضا مهما ناهز 43% مقارنة بنفس الفترة من العام 2020 (58 حالة) وفقا لما اوردناه في تقريرنا الثلاثي الصادر في مارس 2022..

ورغم كل هذه الأرقام الصادمة لم تتبنى الحكومات المتعاقبة بعدُ اي استراتيجية واضحة للوقاية من الانتحار وللتعهد بضحايا الانتحار والمحيطين بهم باعتبار وان فعل الانتحار معدي خاصة بالنسبة للحلقات الأكثر هشاشة في محيط الضحية.



الهجرة غير النظامية فراغ شهر أبريل 2022

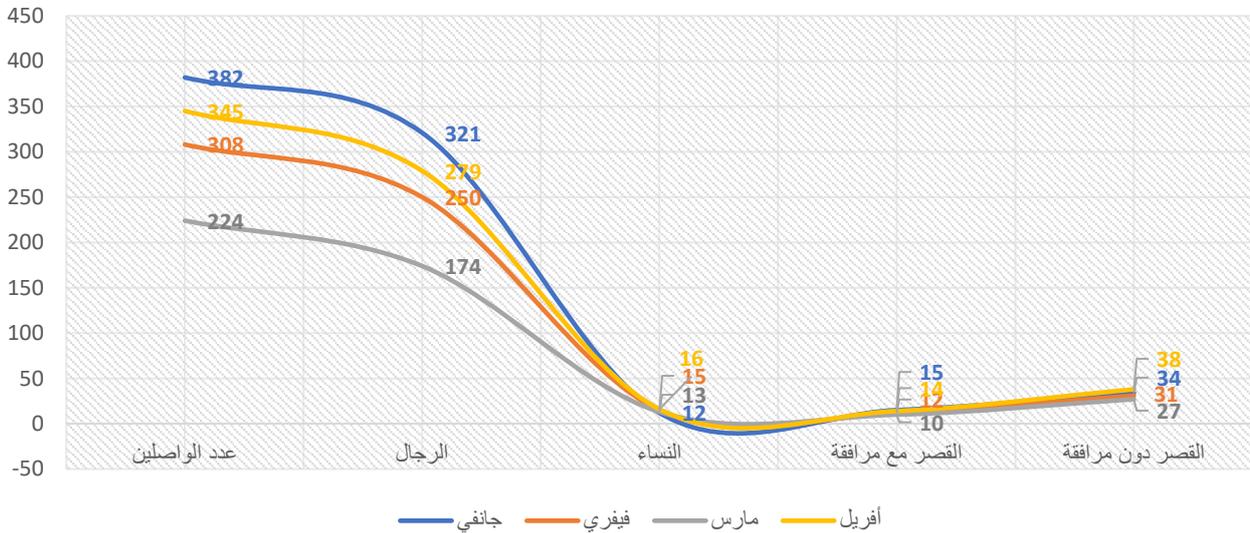
مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 – 2021



2022			2021			2020			2019			الشهر
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	
1155	124	382	463	17	84	316	22	68	177	8	31	جانفي
1036	95	308	1273	77	660	571	25	26	46	4	21	فيفري
886	58	224	882	72	334	137	4	60	323	20	85	مارس
1515	87	345	409	42	307	99	6	37	166	11	116	أفريل
4592	364	1259	3027	208	1385	1123	57	191	712	43	253	المجموع

شهد شهر افريل تصاعدا لافتا في عدد المجتازين اللذين تم ايقافهم الى 1515 أي بنسبة زيادة مقدّرة ب 270% مقارنة بأفريل 2021 كما ارتفع عدد عمليات الاجتياز المحبطة ب 107%. ما ميّز بداية هذه السنة هو القبضة الأمنية على الشواطئ التونسي حيث نجحت السلطات منذ 1 جانفي الى نهاية افريل في منع 4592 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية بارتفاع بنسبة 51.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 واجبقت السلطات 364 عملية اجتياز أي بارتفاع بنسبة 75% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. بلغ عدد الواصلين الى إيطاليا خلال شهر أفريل 345 تونسيا/ة بارتفاع طفيف مقارنة بأفريل 2021. بما يرفع عدد الواصلين الى إيطاليا من ذوي الجنسية التونسية الى 1259 بانخفاض يقدر ب 9% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

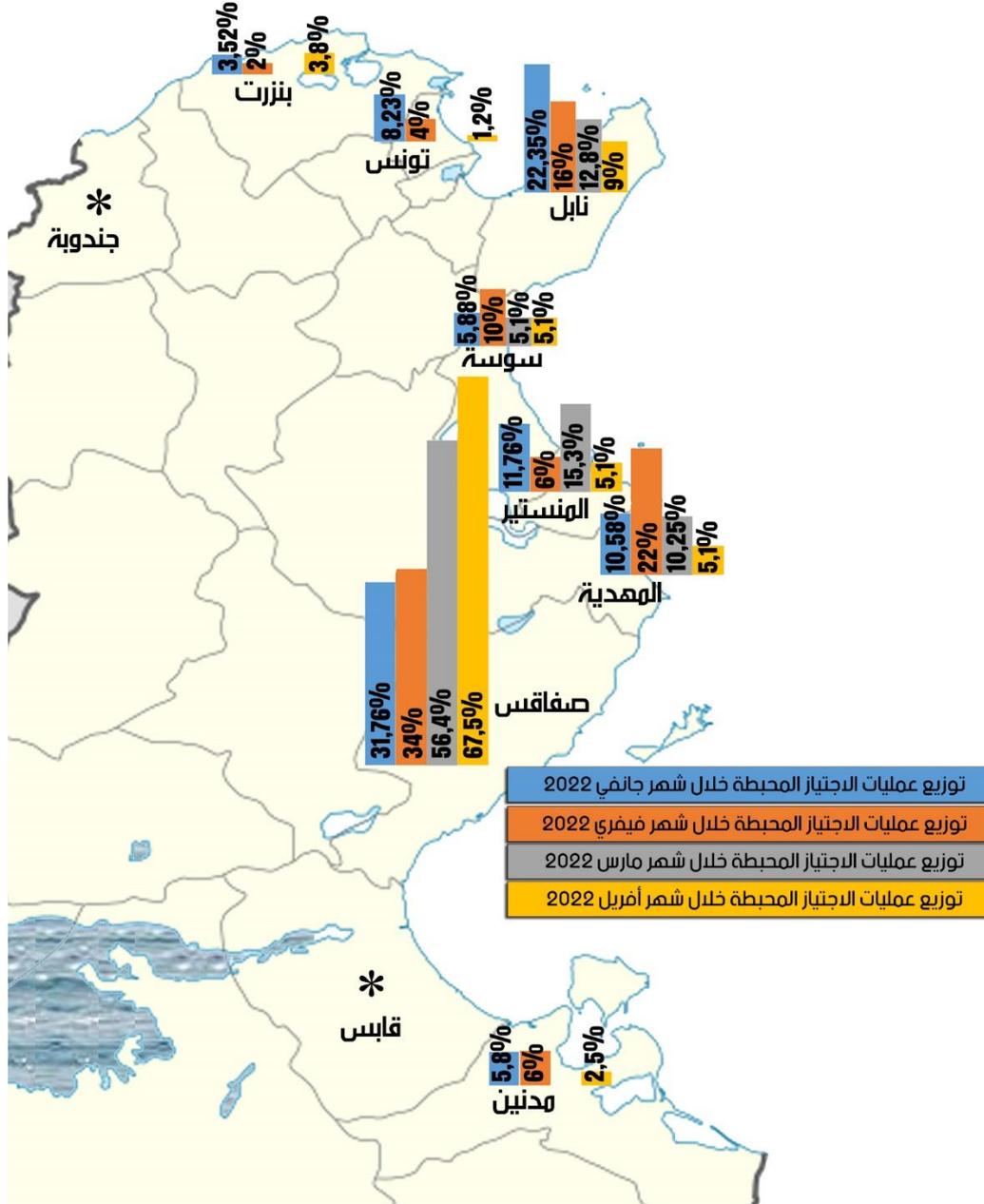
توزيع الهاصلين الى إيطاليا حسب الأشهر فلال أفريل 2022



الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	382	321	279	15	16
فيفري	308	250	219	12	13
مارس	224	174	150	10	14
أفريل	345	279	16	14	38
المجموع	1259	1022	56	51	110

بلغ عدد الواصلين الى إيطاليا من جميع الجنسيات منذ 1 جانفي 2022 الى نهاية افريل ب10453 حيث تراجع ترتيب الجنسية التونسية الى المرتبة الثالثة بنسبة 16%. مثل القصر نسبة 12.7%.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة مسب الجهات فزال شهر أفريل 2022

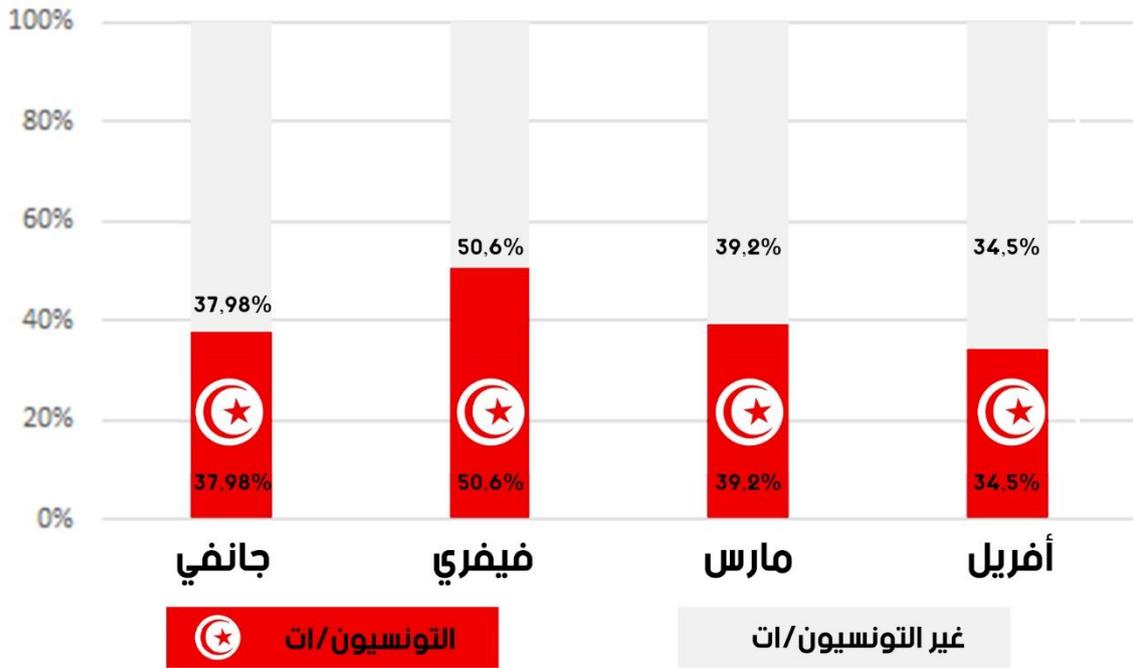


الجهة	توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر جانفي 2022	توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر فيفري 2022	توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر مارس 2022	توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر أفريل 2022
جندوبة *	3.52%	2%	3.8%	1.2%
بنزرت	8.23%	4%	1.2%	22.35%
تونس	22.35%	16%	12.8%	9%
نابل	5.88%	10%	5.1%	5.1%
سوسة	11.76%	6%	15.3%	5.1%
المنستير	10.58%	22%	10.25%	5.1%
المهدية	31.76%	34%	56.4%	67.5%
صفاقس	5.8%	6%	2.5%	5.8%
قابس *	5.88%	6%	2.5%	5.8%
مدنين	5.88%	6%	2.5%	5.8%

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

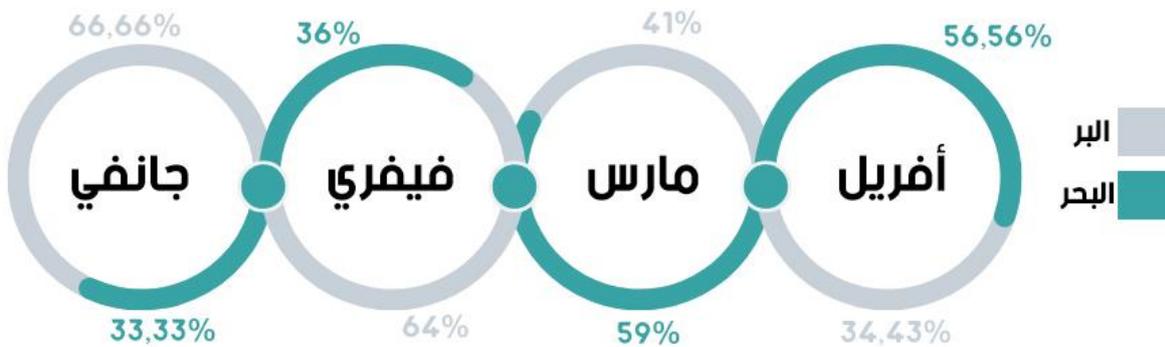
استحوذت عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر أفريل 2022 في جهة صفاقس نسبة 67.5% من جملة عمليات الاجتياز المحبطة حيث تنشط بالجهة شبكات تهريب المهاجرين بكثافة كما تتزايد عمليات الاجتياز المنظمة ذاتيا بشكل لافت.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر أفريل 2022



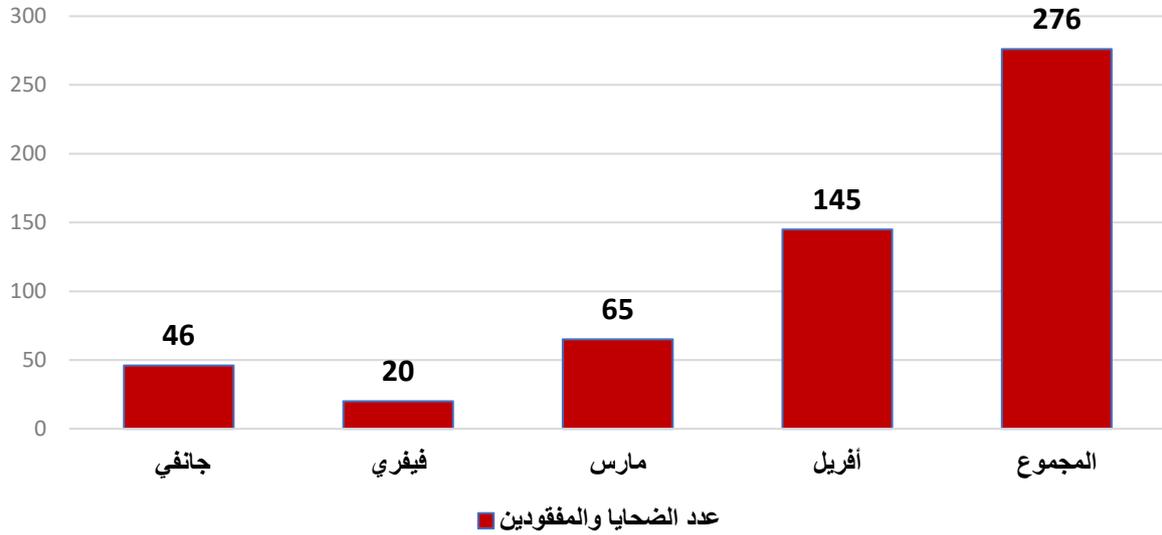
مثلّ المهاجرون من جنوب الصحراء نسبة 65.5% من جملة المهاجرين الذين تمّ منع اجتيازهم. تتقاطع رغبة المهاجرين في مغادرة تونس نتيجة واقع الانتهاكات المتصاعدة ضدهم مع النشاط المكثّف لشبكات تهريب المهاجرين والتي تكثف نشاطهم وتعتمد شبكة مركبة من الوسطاء لاستقطاب الحالمين بالهجرة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر أفريل 2022



انطلاقاً من المعطيات المتوفرة مثلت عمليات الاجتياز المحبطة في البحر نسبة 65.56% في حين مثلت العمليات المحبطة في البر نسبة 34.43%.

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال شهر أبريل 2022



شهر افريل هو شهر الموت خلال هذه السنة على السواحل التونسية حيث سجلنا أكثر من 145 ضحية ومفقود بما يرفع عدد المفقودين والضحايا الى 276. ارتفاع الموت على السواحل التونسية نتيجة طبيعية لمقاربات ركزت فقط على المنع دون الاعتماد على مقاربات أكثر إنسانية تقوم بتعبئة الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية لذلك.

يجدد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دعوته السلطات التونسية للالتزام الفعلي والعملي بإنقاذ أرواح المهاجرين في المياه الإقليمية التونسية عبر إطلاق آلية استباقية للمساعدة والإنقاذ البحري تستهدف انقاذ الأرواح وتدمج كل الهياكل والمتدخلين على طول المياه الإقليمية التونسية والى ضرورة انشاء اطار دائم للإعلام والبحث عن المفقودين في البحر والادخلة بعائلاتهم كما يدعو البلديات التونسية وخاصة منها المتواجدة على الشريط الساحلي الى اعداد مخططات طوارئ محلية للتعامل مع حوادث الغرق نتيجة الهجرة غير النظامية تضمن وجود اماكن لائقة للدفن و التكفل بذلك في ظروف ملائمة.

عمليات الترحيل القسري من ايطاليا

النسبة المئوية	عدد عمليات الترحيل نحو تونس	العدد الجملي لعمليات الترحيل القسري من ايطاليا	من 1 جانفي
%54	20	37	

تعتمد عمليات الرصد في هذا المحور على تقارير مؤسسة "الضامن الوطني الإيطالي" التي تقدّم تقارير دورية حول عمليات الترحيل القسري الجماعي. وصلت الى تونس 37 رحلة لترحيل المهاجرين من إيطاليا منذ 1 جانفي 2022 الى نهاية شهر افريل وهي تمثل 54% من جملة الرحلات التي نظمت إيطاليا لترحيل مهاجرين.

رحلات الترحيل القسري من ألمانيا

التاريخ	مطار الانطلاق
19 جانفي	لايبيق
9 فيفري	لايبيق
16 مارس	لايبيق
30 مارس	فرانكفورت
13 افريل	لايبيق

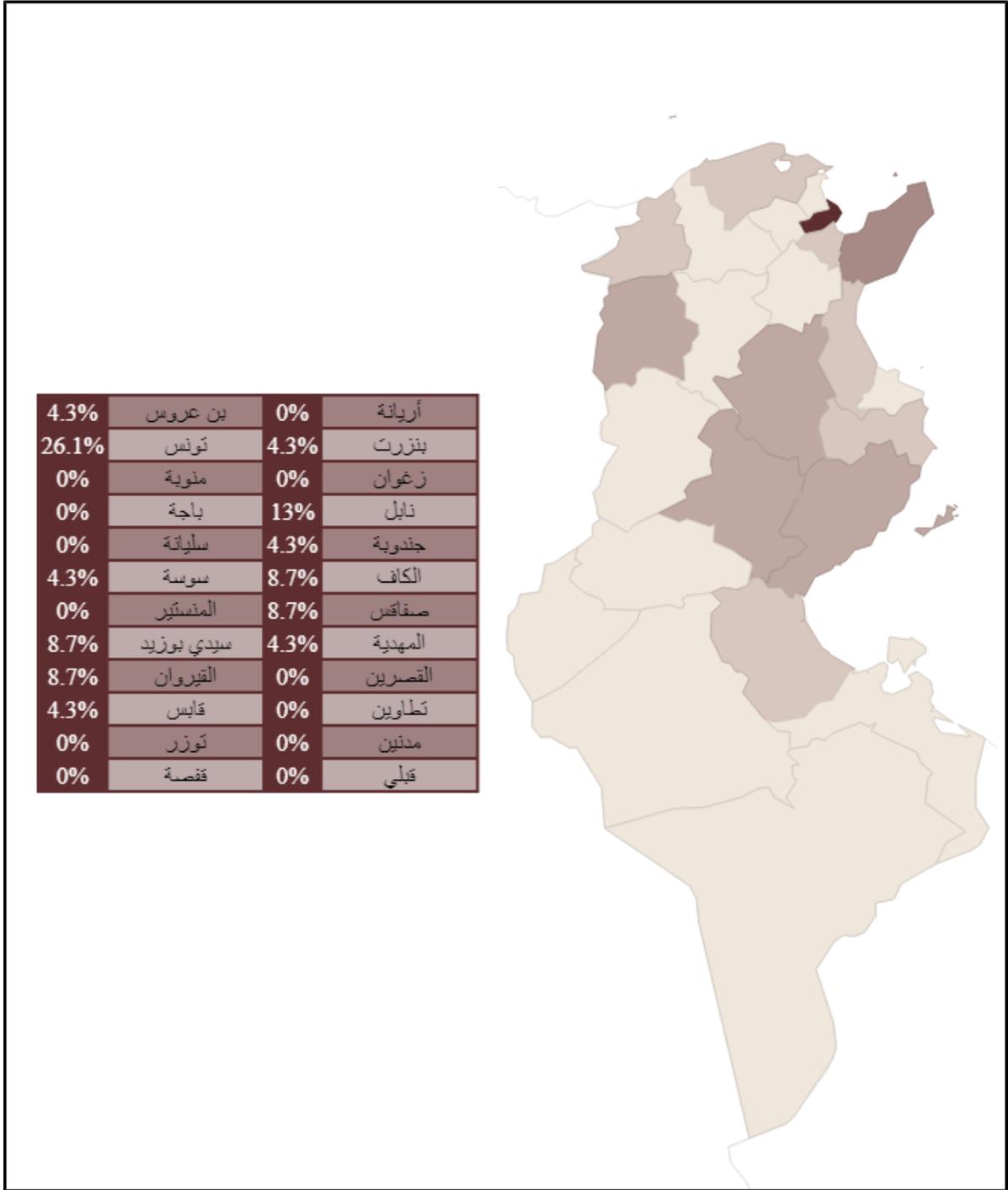
وصلت منذ 1 جانفي 5 رحلات من ألمانيا لترحيل مهاجرين غير نظاميين تونسيين جماعيا وقسريا.



تقرير العنف لشهر افريل 2022

شهد شهر افريل 2022، تطورا واضحا في منسوب العنف، واتجه في العديد من المناسبات إلى أشكاله الأكثر تطرفا وخاصة في الفضاءات الرياضية. فلم يغيب عن الملاعب والجمهير عن اي من المباريات المنعقدة خلال الشهر ولم يقتصر على ملاعب كرة القدم بل توسع ليشمل القاعات المغلقة ومباريات كرة اليد. والهدنة النسبية التي ميزت شهر رمضان وعرفها الشارع التونسي فيما يتصل بالحركات الاحتجاجية والمطلبية الاجتماعية، لم يكن لها نفس الأثر على ظاهرة العنف خلال شهر افريل.. بل يمكن القول ان السلوك العنيف وردود الفعل الانفعالية قد اصبحت أبرز آليات التعامل بين الأفراد في مختلف الفضاءات الخاصة والعامّة على حد السواء .

وأمام غياب كل نوايا تفكيك او تشخيص لظاهرة العنف او حتى التفاتة للقضايا والإشكاليات الاجتماعية التي تمثل دافعا ومحركا لها.. يتوقع المرصد الاجتماعي التونسي ان انتشار ظاهرة العنف سيتواصل فأمام عدم تلاشي أسبابه ودوافعه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية لن يتراجع نسقه. وعلى الاغلب مع كل محاولات السيطرة عليه داخل الملاعب التونسية لن يتراجع ما لم يتم تناوله في مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مسار قضية وفاة عمر العبيدي وتجعلها احد النقاط الاساسية فيها.



والجدير بالذكر ان العنف في الفضاء العام وخاصة داخل الملاعب قد سجل نقل نوعية في مظهراتها العامة أين عرف ميول نحو التنظيم وسجل انخراط لكل الجماهير الرياضية على اختلاف أنديةها الرياضية لتجمعهم حملة "تعلم عوم" ورفع مطلب متابعة الأمنيين المتهمين في قضية وفاة مشجع النادي الافريقي عمر العبيدي. وخلف هذا التوجه نمو في شكل العنف الاحتجاجي الذي بلغ هذه الشهر نحو الـ 4.3% من العنف المسجل .

قطاع العنف في شهر أفريل



وما يمكن التنبية له من خلال الرصد المسجل خلال شهر افريل، أن العنف التربوي قد اتخذ شكلا أكثر حدة في الفضاءات التربوية ومحيطها الخارجي، حيث سجل الشهر عدد من حالات العنف المدرسي او التربوي ومنها طعن تلميذ لصديقه على خلفية شجار دار بينهما واقدمام تلميذ آخر على تشويه وجه زميلته لأنها رفضت الحديث إليه. هذا وقام وتلميذ ثالث بالاعتداء على مدير معهده وضربه ومثلت الفضاءات المؤسسات التربوية اطارا لـ 13% من العنف الوارد في عينة الرصد التي تتكون من مجموع الصحف اليومية والاسبوعية ومواقع إلكترونية مواقع إذاعات و تلفزات وعدد من صفحات التواصل الاجتماعي .

مكان العنف في شهر أفريل



وعلى غرار العادة مثل شهر رمضان اطارا زمنيا لتنامي نسق العنف الانفعالي وكان الشارع أبرز اطره المكانية اين سجلت 56% من منسوب العنف الذي شهده شهر افريل 2022.

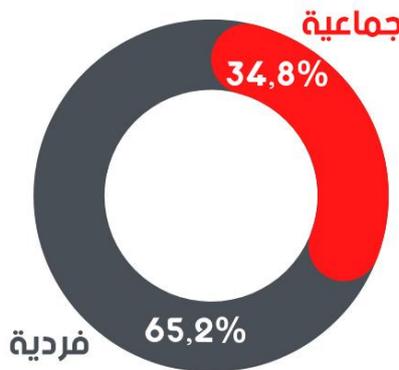
وحافظ العنف في الفضاء العام، براكاجات وسرقة وعنف اجرامي، على المرتبة الاولى في منسوب العنف المسجل خلال شهر أفريل، اين بلغت نسبته 78.3% من المجموع العام للعنف المرصود وكانت حادثة وفاة الفتاة ذات الـ18 ربيعا على اثر عملية براكاج في محطة قطار الضاحية الجنوبية ما أدى الى سقوطها تحت عجلات القطار ووفاتها على الفور الحادثة الأكثر بشاعة على الاطلاق .

في نفس السياق من المهم التنبيه الى ان العنف المسجل خلال شهر افريل قد ميزه تغير في الفاعلين خاصة من ناحية الشريحة العمرية، أين سجل انخراط متزايد للأطفال واليافعين، هذه الفئة التي كانت ضحية التهميش والانقطاع المدرسي والازمة الاقتصادية وتغييبها من مختلف البرامج الحكومية التربوية والثقافية والاجتماعية لتختار علما يبدو ان تكون أكثر مرئية عبر سلوك أكثر تطرف وميول نحو العنف .

وشهد النقل العمومي نسبة 8.7% من العنف في الوقت الذي عرفت مؤسسات الإنتاج الاقتصادي، نسبة 13% وكان نصيب المسكن من العنف المسجل خلال شهر رمضان نسبة 4.3% من جملة العنف المرصود .

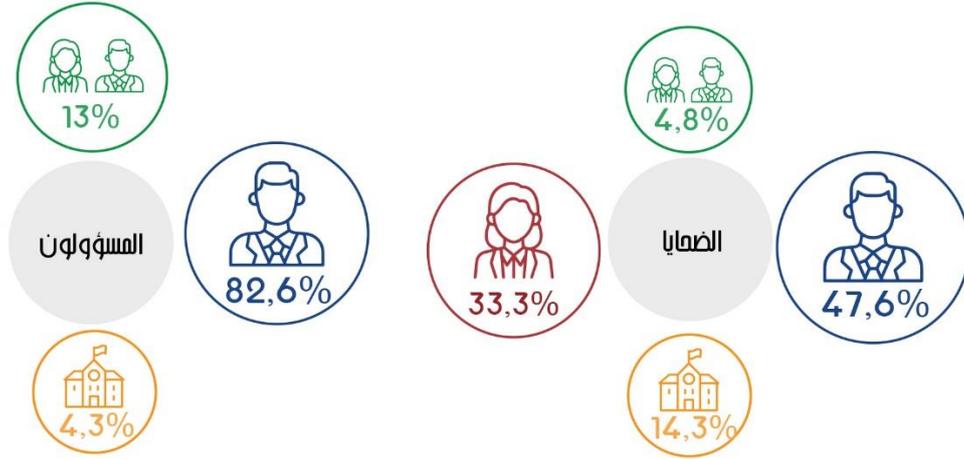
ويمكن القول ان المنسوب العالي من العنف بجميع اشكاله قد كان له أثر واضح في تغيير خصوصيات الفضاء العام، الذي لم يعد اطارا عاَمًا للتعايش بل تحول الى فضاء للتعنيف اللفظي والمعنوي وطغت على جانب كبير منه تشكيلات للعنف البيئي والعنف الجسدي .

وفي تحول نوعي شهد شهر افريل تطور ملحوظ في نسبة العنف الفردي الذي مثل نسبة 65.2% من مجموع العنف المرصود في حين كان العنف الجماعي في حدود الـ 34.8%



وتتقارب نسب الفئة المعنفة في تركيبها الجندرية أين كان الرجال ضحايا أحداث عنف في 47.6% من العنف المرصود في حين كانت النساء ضحايا عنف في 33.3%. وكانت المرأة فاعلة ومسؤولة عن 13% من مجموع العنف المرصود في الوقت الذي كان الرجل مسؤول عن نسبة 82.6% منه .

نسب العنف بين الجنسين خلال شهر أفريل



ويجدد مرة أخرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن ورائه المرصد الاجتماعي التونسي، التنبيه الى خطورة تواصل انتشار ظاهرة العنف بمختلف اشكاله. ويعتبر انه يتحول تدريجيا الى أحد أبرز وأخطر العناصر المهدد لسلمية استقرار وتعايش التونسيين فيما بينهم من الضروري التعجيل في البحث عن صيغ تفكيكها وتشخيصها ودراستها ومعالجتها

الفاصلة

تؤكد كل المؤشرات ان مشهد اجتماعي جديد بدأ يتشكل وهو وليد الازمة السياسية المستمرة في البلاد فالتحول الذي بدأ يظهر في الاحتجاجات الاجتماعية يؤكد حالة انعدام الثقة في قدرة الفاعل السياسي على التغيير وبالتالي انزلاق المواطن نحو البحث عن بدائل في مقدمتها الفردانية والتوجه نحو شبكات المصالح وشبكات الضغط وهو وضع لا يمكنه بكل المقاييس ان يحقق شروط المجتمع العادل وسيادة القانون.

ويمكن لهذا الوضع الاجتماعي المتحول ان يلقي بظلاله على المحطات الانتخابية المقبلة فالموعد الانتخابي، واستنادا الى مؤشرات افريل، لا يظهر وكأنه حل بالنسبة للمواطن ومن المرجح ان يظهر ذلك في مقاطعة عفوية مرتقبة

منهجية احتساب علمية جديدة :

بداية من شهر مارس اعتمد المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم:

التحركات العفوية : تتسم بالمباغة و سرعة التحرك نتيجة حالات الغضب الجماعي القصوى والاحتقان الذي يولدها الا أنها محدودة في الزمان و المكان وتسعى إلى الإثارة ولفت الإنتباه والتعبئة الإجتماعية وتتميز بطابعها السلمي الا أنها تتفاوت في معالم تطوير الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحركات المنظمة : تحركات كانت بالأساس عفوية إلا أنها تطورت و طورت آليات فعلها في الزمان والمكان وتوفرت على القدرة على تنظيم الإحتجاج والإعداد له وتسعى إلى تطوير التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية. تتميز بوسائلها التنظيمية و قدرتها على ضمان إستمرار فعلها و اعادة التعبئة من جديد من أجل نفس الأسباب.

التحركات العشوائية : هي التحركات العنيفة والتي تجعل من العنف المضاد إحدى آليات فعلها وهي في الغالب ردود فعل مباشرة توظف كل الإمكانيات من أجل المواجهة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتساب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحرك الاحتجاجي يمكن ان يدور في اكثر من مكان وبالتالي يتم احتسابه اكثر من مرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز - عدد المجتازين - توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر - تحديد الجهات التي ينحدرون منها - وضعيتهم الاجتماعية - عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- الواصلون الى السواحل الأوروبية: هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوروبية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأمامية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.

الحركات الاجتماعية بتونس وكابوس الراكضى الاجتماعى: ما يجب على الدولة فعله لضمان استمراريتها؟

لطالما مثلت الحركات الاجتماعية بتونس وسيلة لفرض السياسة الشعبية على النظام القائم لكونها ممارسة لردة فعل جماعية تكّرس الحق في التعبير عن الرفض لأوضاع معينة أو المطالبة بالحقوق بطرق غير عنيفة وذات طابع سلمي. وقد برزت ما قبل جانفي 2011 من خلال أحداث الحوض المنجمي منذ 2008 وتحركات عمال النسيج بجهة الساحل في بداية الألفية وغيرها من التحركات الميدانية التي تشكلت جميعها لتعكس رفض الخيارات المتبعة من طرف الحكومات والتي أثبتت فشلها في أكثر من مناسبة. بيد أنها تشكلت كمنظومة متكاملة ضمن أشكال الاحتجاج الجماعي منذ بداية العقد الماضي حيث ظهرت إبتكارات في الحراك الشعبي أسهمت في صياغة الحركات الاجتماعية نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الوضع العام للبلاد كما أثرت سلبا على المسار الديمقراطي ونالت من وتيرته. ومع توسع دائرة إنتهاكات حقوق الانسان التي مست عددا غير قليل من الفئات الإجتماعية تشكلت هذه الحركات التي ضمت عمال الحضائر والمفروزين أمنيا والدكاترة الباحثين والمعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا وعمال النسيج وجرحى الثورة وغيرهم، والتي تعددت الاليات الاحتجاجية التي إعتدوها لتشمل الإعتصام والاحتجاج وإضراب الجوع ما يعكس بشكل واضح فشل السلطة في بناء استراتيجية واضحة للتعاطي مع مطالب هذه الفئة والإستجابة لإحتياجاتها.

الحركات الاجتماعية: من هم وما هي مطالبهم؟

يقول عالم الإجتماع الأمريكي هيربرت بلومر أن "الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي الى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين، فالحركات الإجتماعية في نظره عبارة عن مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند الى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد".¹ وفي تونس أدى الوضع العام الذي شهدته البلاد عقب أحداث 14 جانفي إلى ظهور

¹ <https://arabprf.com/?p=2243>

فاعلين جدد إكتسبوا سلطة رمزية لها القدرة على المساءلة والضغط والتنبه إلى ضعف الإختيارات التنموية للحكومات المتعاقبة، وكان ذلك بمثابة ولادة جديدة لها يسمى بالحركات الإجتماعية. ورغم تعدد المطالب التي نادوا بها مثل التشغيل وتحسين ظروف العمل والقطاع مع التشغيل الهش إلا أنهم إجتمعوا على مطلب مشترك وهو رفض السياسات العمومية في البلاد والدعوة إلى إعتقاد خيارات وإستراتيجيات جديدة يتم فيها إحترام الحقوق المكفولة دستوريا.

حكومات لا تستجيب للمطالب: مشكل استمرارية الدولة !

أدت الاعتصامات والاضرابات التي خاضها ممثلو الحركات الاجتماعية في أغلب جهات الجمهورية الى تحقيق الضغط على السلطة التي أجبرت على الجلوس على طاولة التفاوض من أجل إيجاد حلول عملية تقطع مع الإنتهاكات التي طالت بعض الحقوق الأساسية للمواطنين مثل حقهم في العيش الكريم وفي الشغل وفي العمل في ظروف لائقة. وتم عقد إجتماعات مع أغلب المعتصمين إنتهت بإبرام إتفاقيات ومحاضر جلسات لكنها بقيت حبرا على ورق ولم تفضي الى أية تغيير ايجابي اذ غاب بشكل كلي التطبيق الفعلي لما جاء فيها. ومع ما تعج به الساحة السياسية في العقد الاخير من إضطرابات ومشاحنات أدت الى تعاقب العديد من الحكومات على تداول السلطة إضافة الى الإقالات من المناصب على المستويين الجهوي والمركزي، فإن إبرام الإتفاقيات إرتبط غالبا بالأوضاع السائدة أو الظرفية السياسية التي وقع فيها الإتفاق. وهذا ما يطرح إشكال غياب مبدأ إستمرارية الدولة في تعاطيها مع مطالب المحتجين وعدم قدرتها على بناء إستراتيجية واضحة للوفاء بتعهداتها التي التزمت بها تجاههم ما دفع عددا كثيرا يعتمدون الضغط من أجل توفير ظروف حياتية أفضل مما هو قائم. ومن هنا تعتبر هذه الحركات الاجتماعية بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من المبادئ والسياسات، تتجاوز التناقضات والفوارق التي يعاني منها المجتمع اليوم.

عمال المضائر: هل اقتررب موعد انفراج الازمة؟

يعتبر ملف عمال المضائر من الملفات الاجتماعية الحارقة الي طرحت بتونس منذ سنة 2011 ولا تزال كذلك الى حد اليوم. ورغم التحركات التي خاضوها لم يتم الى حد الان التوصل الى حل مع الحكومة يفضي بالقطاع مع أشكال التشغيل الهش ويكفل لهذه الفئة



احتجاجات عمال الحضائر

حقوقهم المدسرة خاصة منهم العمال بين 45 و55 سنة. وقد إحتدت التحركات وتصاعدت وتيرتها منذ توقيع حكومة الياس الفخفاخ في 20 اكتوبر 2020 إتفاقية مع الإتحاد العام التونسي الشغل، تقضي بحل إشكالية عمال الحضائر وانتداب 31 ألفا

منهم بالوظيفة العمومية ممن لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة وذلك على دفعات سنوية، كما تم التنصيص على الزامية الخروج الطوعي لمن تتراوح أعمارهم بين 45 و55 سنة مقابل منحة مغادرة تناهز الـ 20 ألف دينار مع مواصلة الإنتفاع بالتغطية الصحية، لتنفجر



جمال زموري الناطق الرسمي باسم عمال الحضائر بين 45 و55 سنة

بعدها تحركات لم تنقطع الى حد اليوم بدءا من الاعتصامات والتهديد بالإنتحار الى حصول حالات انتحار فردي وذلك من أجل تفعيل القانون عدد 27 لسنة 2021 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية الصادر في 21 جوان 2021، والذي نص على صيغة إستثنائية لتسوية وضعية تلك الفئة من عمال الحضائر.

يعتبر جمال الزموري الناطق الرسمي باسم عمال الحضائر بين 45 و55 سنة أن أزمة عمال الحضائر اليوم تعكس تناقض الدولة بين ما تعلنه من إلتزامات وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، مشيرا الى غياب تواصل وإستمرارية دور الدولة التي لم تضع حدا للعمل الهش لهذه الفئة.

الدكاترة الباحثين وأزمة البحث العلمي

بدأ حراك الدكاترة الباحثين منذ 2019 على شكل اعتصامات ومسيرات ووقفات إحتجاجية، وكان مطلبهم الأساسي إيجاد حلول عاجلة للدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل عبر فتح باب الإنتداب في الجامعات العمومية بنسبة تستجيب وتغطي لعدددهم، والإعتراف

بشهادة الدكتوراه عبر إدراجها في القوانين التي تنظم الوظيفة العمومية، إضافة الى الدعوة الى إنشاء خطط إستثنائية للدكاترة الذين عانوا سنوات عديدة من البطالة، ووضع إستراتيجية عملية طويلة المدى لطلبة الدكتوراه عبر إصلاح القوانين وإرساء ثقافة البحث العلمي في القطاعين العام والخاص. وقد بدأت التحركات الميدانية منذ أفريل 2019 تم أثناءها عقد العديد من الجلسات والإتماعات مع ممثلي الدولة من مستشارين ورئيس الحكومة ونواب كما قدمت وعود بالتعاطي الجدي مع ملف الدكاترة المعطلين وفتح الافاق أمام البحث العلمي. وتم الإتفاق على بعث قانون لتركيز هياكل بحث علمي في كل الوزارات لكن مع تغيير أعضاء الحكومة والتقلبات السياسية للبلاد في تلك الفترة لم يتم الإلتزام بالإتفاقيات التي أبرمت ولا بمحاضر الجلسة ليتم الإعلان عن الدخول في إعتصام تخللته إضرابات جوع وحشية لدى العديد من المعتصمين منذ 20 جوان 2020.



امتجاجات الدكاترة الباطنين

تقول منال السالمي ممثلة حراك الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل، دكتورة باحثة في الكيمياء منذ سنة 2017 ومهندسة في الكيمياء منذ 2006 بأن تعاطي الدولة اللامسؤول مع قضية الدكاترة الباحثين حال دون تطبيق الاتفاقيات المبرمة في اكثر من مناسبة، وأكدت ان المعطلين اليوم لا يتعاملون مع دولة بل مع مجموعات متفرقة

تعمل في اطر ضيقة تلبى مصالحهم السياسية عبر اتباعهم لخطى قصيرة المدى في التعاطي مع هذا الملف اضافة الى غياب رؤية شاملة وواضحة تستجيب للمطالب الفعلية للدكاترة.



وأشارت محدثتنا الى إنعدام الثقة في الطرف الحكومي بسبب أساليب المماطلة والتسويف المتبعة، فرغم عقد العديد من الإتفاقيات إلا انها بقيت حبرا على ورق على حد تعبيرها ولم تحقق أية نتيجة تذكر مثل اتفاق 2021 المتعلق بإنتداب 3000 دكتور على مدى 3 سنوات والذي كان بمثابة خطوة إيجابية في حلحلة هذا الملف لو تم إنتداب نفس العدد في كل سنة نظرا لإرتفاع عدد المعطلين منال السالمي

على حد تعبيرها، ورغم أن هذا الإتفاق لن يحل الإشكال بشكل جذري إلا أنه لم يطبق أيضا ولم تلتزم الدولة بوعودها تجاه الدكاترة. وتؤكد منال مواصلتهم للحراك وإصرارهم على التمسك بحقهم في التشغيل والضغط على الدولة من أجل تحقيق جميع مطالبهم.

معتجها الالاية 20 والسعي من اجل تسوية الوضعية الهشخة

لم يختلف حراك "الالاية 20" عن باقي التحركات التي خاضها أعضاء تنسيقية الحركات الاجتماعية لإفتكاح حق التشغيل وضمان كرامتهم البشرية. وقد بدأت سلسلة التحركات منذ ما يزيد عن 6 سنوات لتشمل الاعتصام وإضرابات الجوع الفردية والجماعية والوقفات الاحتجاجية أمام الوزارات والمقرات الادارية الجهوية والمركزية.



هادي لطيفي عضو التنسيق الوطنية للمحركات الاجتماعية

هادي لطيفي، 39 سنة وعضو التنسيق الوطنية للحركات الاجتماعية تابع للالاية 20 يؤكد على أن السياسة الفاشلة في التعاطي مع مطالب التنسيقية التي إتبعتها الحكومات المتعاقبة على مر السنوات الفارطة غيّبت الدور الفعال للدولة بشكل كلي، إذ ارتكزت أغلبها على تقديم الوعود

الفاشلة التي لم تكن ترمي الى أية تغيير في وضعية آلاف المعطلين عن العمل. ويشدد

محدثنا على ضرورة إلتزام الدولة بتعهداتها السابقة من أجل ضمان مبدأ إستمرارية الدولة الذي بدى غائبا نتيجة سياسة التنصل والهروب الى الأمام حسب قوله.

هل أصبحت الملفات الاجتماعية فاضحة لسيطرة الصراعات السياسية!

لم تتوقف الصراعات السياسية بتونس منذ 2011 ما جعل المعركة الاجتماعية والاقتصادية تستمر وتتواصل معها قضية التشغيل التي مثلت المحرك الاساسي لها. وفي هذا الاطار يبين عبد الحق بسدوري عضو تنسيقية الحركات الاجتماعية بأن المراحل التي عقيت أحداث جانفي 2011 تميزت ببروز تحالفات سياسية نتيجة الصراع القائم حول السلطة من مختلف الأطياف السياسية، ما جعل عديد الملفات الاجتماعية تمر في إطار هذا الصراع كما جعل السلطة القائمة تمارس نوعا من الرشوة الاجتماعية تدفعها لكسب أصواتا إنتخابية أو قاعدة شعبية في حين أنه من المفروض أن يقع حل الملفات الاجتماعية بعيدا عن المشاحنات السياسية وإستغلال قضايا الحركات الاجتماعية من أجل تصفية الحسابات السياسية على حد تعبيره . وأوضح أيضا أن اعتماد مبدأ التشغيل عبر الدفوعات ليس الهدف منه سوى إرساء التفرقة والتشتيت وهذا ما يحيل الى تغييب دور الدولة من طرف الجهات السياسية التي تداولت على الحكم.